البيان الرئيسي للوفد العراقي الى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

جنيف 29 - 30 ايلول 2015

السيد رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
السيدات والسادة اعضاء اللجنة المحترمين

اولا: تمهيد وملامح ماقبل عام 2003

1. يشرفني ووفد جمهورية العراق حضور اعمال الدورة السادسة والخمسين للجنتكم الموقرة المخصصة لمناقشة تقرير العراق المقدم كجزء من التزاماته في تطبيق بنود العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووفق المادتين 16 و 17 من العهد.
2. من المفيد التذكير بأن التقرير الوطني للعراق (E/c.12/IRQ/4) هو التقرير الوطني الرابع الذي قدمه العراق منذ انضمامه للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1971، وهو اول تقرير يقدم بعد عام 2003 وهو العام الذي تغير فيه نظام الحكم في العراق من نظام الدكتاتورية المطلقة الى نظام حكم يعتمد التداول السلمي للسلطة ويسعى الى بناء اسس الديمقراطية التي تسمح للمواطنين كافة بالتمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
3. في الوقت الذي انضم فيه العراق الى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اي في عام 1971، كان العراق في طليعة الدول النامية الساعية الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية طموحة، وقد حقق العراق، حينها وفي السنوات القليلة التالية، قفزات مهمة في هذا الميدان، واسهمت الزيادة الكبيرة انذاك في اسعار النفط بتوفير الموارد المالية الضرورية وحدث انفتاح ملموس في الحريات، وفي الانشطة الاقتصادية وانجزت مشاريع كبرى، وتحسنت ظروف المعيشة، وانخفضت نسبة العطالة عن العمل، وانتشرت المستوصفات والمستشفيات والمدارس ومؤسسات التعليم وطبقت الزامية التعليم ومجّانيته، وانجزت برامج محو الامية بنجاح كبير انخفضت اثرها نسبة الامية الى الصفر بوقت قياسي.
4. من سوء الحظ، ولاسباب خارجة عن اطار مناقشة هذا التقرير، انحرفت اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كثيرا في الثمانينيات، اثر صعود طغمة استبدادية قادها دكتاتور ارعن الى سدة الحكم، وقادت البلاد والمجتمع الى العسكرة والحروب والعدوان والخراب، والتجأت الى اساليب لا

انسانية في الحكم تميزت بالقسوة والتمييز ضد المواطنين، وتحويل الموارد المالية والبشرية والعلمية من الاستخدامات الاقتصادية السلمية الى العسكرة والعنف وتطوير الاسلحة المحرمة دوليا، وبناء المعسكرات وتجنيد وتدريب الاطفال والشباب على الاسلحة.

5. اسفرت تلك السياسات عن خوض غمار سلسلة من الحروب الداخلية والخارجية المدمرة، ورافقها حصار ومقاطعة اقتصادية دامت اكثر من (13) عاما، تحطمت نتيجة لها البنى التحتية وتفككت الى حد كبير وشائج المجتمع، وارتكبت خلالها جرائم مهولة راح ضحيتها عشرات الآلاف من السكان، واستخدمت اسلحة محرمة دوليا ضد المدنيين، ونزح او هاجر ملايين المواطنين، وانتشر الفقر فشمل حوالى 80% من المجتمع، وتحطمت الطبقة المتوسطة، المحرك الاساس للاقتصاد، وتفشت الامراض والاوبئة، وارتكبت فظاعات وجرائم بما فيها ضد البيئة، شملت تجفيف الاهوار العراقية، وهي المسطحات المائية التي كانت تغطي مساحة (15) الف كم مربع في جنوب البلاد حيث الدلتا العراقية الناتجة عن تلاقي الانهار الكبرى في بلاد الرافدين، والتي كانت ترفد السوق العراقي بأكثر من (60%) من احتياجاته من المنتجات الحيوانية والاسماك، فضلا عن اهميتها الاجتماعية والثقافية كموقع انبثقت فيه اولى الحضارات الانسانية وهي الحضارة السومرية، التي احتفظت بملامحها الرئيسية، من حيث ارتباط السكان بالبيئة المائية، بدون انقطاع حتى ايامنا هذه، وتكللت سلسلة السياسات المدمرة تلك في عام 2003 بحرب مدمرة اخرى اسقط اثرها النظام الدكتاتوري، بمساعدة قوى عسكرية دولية، شرّع لها مجلس الامن الدولي فيما بعد احتلالها للعراق، وقد انتهى الاحتلال رسميا في كانون الاول عام 2011، ولكن العراق مايزال يعيش نتائج تلك الاحداث الجسام حتى يومنا هذا.

ثانيا: ملامح وضع مابعد 2003

6. بالاضافة الى الجراح العميقة والدمار الاقتصادي والاجتماعي، الذي تمثل بانتشار البطالة واليتم والعوق والامية التي بلغت (28%) وانهيار العملة العراقية حيث اضحى سعر صرف الدولار الامريكي يعادل 3500 دينار عراقي، بعد ان كان يعادل 3.3 دولارا قبل الحرب، فقد خلقت ظروف القضاء على نظام الحكم الدكتاتوري الشمولي، رغم طابعها العسكري العنفي وحجم التضحيات المأساوية، شروطا مختلفة كان المؤمل ان تسمح بوضع اسس ومبادئ نظام حكم برلماني ديمقراطي واتحادي، ومجتمع مدني يتساوى به المواطنون بالحقوق والواجبات، ويحكمه دستور حقيقي وقوانين يشرعها برلمان منتخب. وقد اثمرت جهود القوى

السياسية والفعاليات المدنية والدينية عن تحقيق جملة من المنجزات التي مهدّت - وتمهّد- الى تحقيق طموحات المجتمع العراقي في دولة مدنية وديمقراطية تحترم فيها حقوق الانسان، وبالاخص حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واهمها:

- اقرار الدستور العراقي الدائم الذي تضمن المبادئ الاساسية لدولة ديمقراطية فيدرالية يجري فيها تداول السلطة بصورة سلمية.
- انتخاب برلمان عراقي يمثل جميع اطياف المجتمع، تخصص فيه نسبة 25% للنساء، ويؤمن تشريعات تتناسب مع طموحات الشعب وتحترم التزامات العراق الدولية، ويمارس رقابة شعبية على السلطة التنفيذية، وهو يضم لجنة مختصة بحقوق الانسان.
- تأسيس هيئات مستقلة غير مرتبطة بالسلطة التنفيذية ومنها "المفوضية العليا لحقوق الانسان" والتي جرى تشكيلها بتوافق سياسي يتناسب مع شروط تطور العملية السياسية، وتقوم المفوضية بعملها في نشر مبادئ حقوق الانسان في ظل ظروف صعبة، استطاعت فيها من فرض حضورها الفاعل في العراق، وتمكنت من اقامة علاقات متطورة مع وكالات وطنية ومنظمات دولية ومنها مجلس حقوق الانسان، وقد قدمت للجنتكم الموقرة تقريرها المستقل عن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- استحداث وزارة حقوق الانسان، لضمان تنفيذ برامج الحكومة في ميدان حقوق الانسان وتأمين الحضور الميداني والانتشار الجغرافي لمراقبة حقوق الانسان والقيام بانشطة التثقيف والتوعية وجمع المعلومات والتعاطي مع الوكالات الدولية بالتعاون مع وزارة الخارجية، وقد قامت الوزارة بدورها المناط بها حتى تم الغاءها مؤخرا كتشكيل تنفيذي، ولكن مع الابقاء على وظيفتها، وذلك بسبب الضغوطات المالية وسياسة التقشف التي تتبعها الحكومة الحالية كأجراء لتقليل النفقات في ظل تردي ايرادات البلاد المالية نتيجة لانخفاض اسعار النفط، الممول الرئيس لميزانية البلاد.
- اتباع اسس الادارة الفيدرالية واللامركزية في تخصيص الموارد المادية المطلوبة لتحقيق تنمية شاملة، وفتح ابواب الاستثمار وتشريع القوانين الخاصة بذلك ومنها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 ومحاولات تشريع قانون النفط والغاز، الذي لم ير النور منذ سنوات بسبب الخلافات السياسية والعراقيل والتحديات التي شهدتها البلاد وفي مقدمتها الارهاب، وهنا يجب التنويه باعتماد الحكومة العراقية لسياسات انعاش الاهوار والاراضي الرطبة العراقية التي جففت في عهد النظام السابق لاسباب

امنية وسياسية، وقد ساهم ذلك في استعادة اجزاء مهمة من المساحات المغمورة بالمياه منذ عام 2003 حتى الآن، ولكنها للاسف تشهد حاليا جفافا قاسيا احدث اضرارا بالغة بالثروة الحيوانية والبيئية.

7. تضمن الدستور العراقي الجديد لعام 2005 موادا عديدة تمثل اساسا لتعزيز حقوق الانسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها المادة 22 المتعلقة بحق العمل وتأسيس النقابات، والمادة 23 المتعلقة بحماية الملكية وحظر التغيير السكاني، والمادة 24 التي تكفل حرية انتقال الايدي العاملة والبضائع ورؤوس الاموال، والمادة 25 التي تعنى بتحديث الاقتصاد وتنميته، والمادة 26 التي تشجع الاستثمارات، والمادة 27 التي تعنى بحماية الاملاك العامة، والمادة 28 المعنية بتنظيم الضرائب، والمادة 29 المعنية بحماية الاسرة والنسيج الاجتماعي ومنع استغلال الاطفال والعنف الاسري والمجتمعي، والمادة 30 المعنية بتوفير الضمان الاجتماعي والصحي للمواطنين في حال الشيخوخة او العجز عن العمل او اليتم والبطالة، والمادة 31 المعنية بالحق بالرعاية والعلاج والصحة العامة، والمادة 32 الخاصة برعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمادة 33 حول حماية البيئة والتنوع الاحيائي، والمادة 34 حول الحق بالتعليم والزاميته ومجانيته في مختلف مراحله وتشجيع البحث العلمي، والمادة 35 حول رعاية النشاطات الثقافية ، والمادة 36 المعنية بتشجيع الانشطة الرياضية، وغيرها.

8. لقد شهد العراق منذ عام 2003 ثورة حقيقية على مستوى الاعلام والاتصالات والنشر أشرت على حرية غير مسبوقة في التعبير والتنظيم والتجمع، حيث انطلقت مئات الصحف وعشرات الفضائيات ومحطات التلفزة، وتأسست مئات الجمعيات المدنية، وخلقت آلاف الفرص للشباب للعمل في الصحافة ومجالات الثقافة الاخرى، وبالرغم من ان حجم التغيير في الواقع الثقافي قد لايبدو ملموسا، بسبب حجم الدمار الهائل الذي حصل للبنى والمؤسسات الثقافية واختفاء دور السينما والمسارح والفرق الفنية، الا ان المثقفين العراقيين وبالاخص الشباب منهم استطاعوا وضع لمسات مجسوسة على الحياة الثقافية العربية والدولية في مجالات الرواية والسينما والشعر وغيرها، وقد كان اختيار بغداد عاصمة للثقافة العربية مؤشرا مهما على بواكير الانتعاش الثقافي والاقتصادي في العاصمة، حيث اتيحت فرص معقولة للمبدعين العراقيين والعرب للاسهام في تطوير الواقع الثقافي في البلاد، وظهر جليا قدرة الثقافة على مقاومة الارهاب والتخلف ونزعات التمييز وخطابات الكراهية التي روجها ومايزال يروجها المتعصبون والارهابيون.

9. لقد كان الارهاب اكبر تحد للحكومة والمجتمع، فمنذ عام 2003 يتعرض العراق الى هجمات ارهابية شنيعة استهدفت بالاساس المدنيين والاماكن المدنية الرخوة، برغم ادعاءات مقاومة الاحتلال، واشيع على نحو غير مسبوق خطاب الكراهية والتطرف والطائفية دفع المجتمع ثمنها غاليا في اعوام 2005 الى 2007، مما عرقل اية محاولة للبناء الاقتصادي والاجتماعي، وبرغم الصعوبات والتحديات الامنية وجرائم الارهاب اطلقت الحكومة العراقية مجموعة من المبادرات التي هدفت الى تنشيط الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتربوي ومنها:

- المبادرة الزراعية التي وفرت موارد مالية اضافية خارج الميزانية المعتادة لتطوير الواقع الزراعي في العراق اضافة الى تخصيصات وزارتي الزراعة والموارد المائية.
- المبادرة التعليمية التي تهدف الى تأهيل عشرة آلاف تلميذ عراقي في الجامعات العالمية المرموقة بتمويل حكومي.
- استراتيجية التخفيف من الفقر التي صممت لمكافحة الفقر وتحقيق نهضة اقتصادية تهدف الى تحقيق زيادة معتبرة بمناصب العمل وتخفيض خط الفقر.

وقد اسهمت الزيادة في اسعار النفط في الاسواق العالمية على انجاح تلك المبادرات بدرجات متفاوتة.

10. استمرت مفاوضات الحكومة العراقية مع الحكومة الامريكية بغرض انهاء الاحتلال وانسحاب القوات العسكرية الاجنبية، ونتج عن ذلك انسحاب آخر جندي امريكي من العراق في كانون الاول عام 2011، وبذلك انتهى الاحتلال الرسمي للبلاد واستعادت البلاد سيادتها عمليا. برغم ذلك استمر الارهاب بكثافة غير مسبوقة، في مسعى لتدمير وتجزأة العراق كبلد موحد، لكن الحكومة العراقية تمكنت من الالتزام بالمواعيد الرئيسية التي اتفق عليها من قبل جميع ممثلي الشعب وقواه السياسية، ونجحت في تحقيق التصويت على الدستور الدائم ونظمت بنجاح الانتخابات العامة في عام 2005، ثم انتخابات عام 2010 واخيرا انتخابات عام 2014 التي تشكلت اثرها الحكومة الحالية برئاسة د. حيدر العبادي.

ثالثا: ملامح الوضع الحالي

11. ورثت الحكومة الحالية عوائق وتحديات كبرى يمكن ايجاز بعضها كما يلي:

- الارهاب الداعشي الذي تمثل باحتلال مدينة الموصل التاريخية في حزيران 2014 من ثم تمدده الى مناطق ومحافظات اخرى منها صلاح الدين والانبار وديالي، وقد مثّل ذلك ضربة مؤلمة لقوى الامن العراقية

وخاصة الجيش الذي كان مؤملا ان يقوم بدوره في الدفاع عن وحدة البلاد وسيادتها.

- النزوح البشري الناتج عن ذلك حيث وصل عدده النازحين الى ثلاثة ملايين مواطن، مرفوقا باستمرار تدفق الارهابيين الاجانب الى العراق وسوريا حيث بلغ عددهم حسب تقديرات الامم المتحدة الى اكثر من 20 الف ارهابي اجنبي، وحجم الجرائم والانتهاكات ووسائل القتل والتنكيل بالضحايا وارتكاب جرائم الابادة ضد المكونات العراقية من الاقليات والمختلفين دينيا او طائفيا كما جرى للايزيديين والمسيحيين والاقليات الاخرى وسبي النساء والاطفال، ولم تسلم من ذلك المواقع الاثرية والمتاحف والمعابد والمساجد والكنائس ودور العبادة الاخرى.
- الانخفاض الحاد في اسعار النفط في السوق العالمي من حوالي 110 دولار للبرميل الواحد الى حوالي 43 دولار حاليا، وبما ان ميزانية العراق تعتمد بنسبة تفوق 90% على ايرادات النفط، فقد تراجعت قدرات الحكومة على تمويل مشاريعها الانمائية في ظل متطلبات تمويل الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي.
- الفساد الاداري والمالي الذي انتشر على خلفية انهيار اغلب مؤسسات الدولة بعد عام 2003 وما انتجته من التوترات السياسية الداخلية بين السلطات العراقية المختلفة، وخاصة التنفيذية والتشريعية والخلافات بين المركز والاقليم وغيرها، اضافة الى ضغوطات الصراع الاقليمي والملفات الدولية التي تدور في الشرق الاوسط.

12. نجحت الحكومة الحالية بتحشيد الدعم الدولي والوطني لبرنامجها الحكومي الذي تضمن مبادئ نوجزها بما يلي:

- تكييف خطة التنمية الوطنية والستراتيجيات الوطنية مع الاوضاع المستجدة.
- زيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية.
- تطوير خطط عمل طارئة لمعالجة مشكلة النزوح.
- الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن.
- تشجيع التحول نحو القطاع الخاص.
- تحسين البنى التحتية وخاصة الكهرباء والنقل والاتصالات وغيرها.
- النهوض بمتطلبات التنمية البشرية في الصحة والتعليم والبيئة.
- زيادة كفاءة خدمات الامان الاجتماعي.
- تعزيز دور المرأة في المجتمع.

- العمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني.

وقد سارعت الحكومة للاستجابة الى مطاليب الحراك الشعبي الذي يشهده العراق منذ اشهر، واعلنت حزما للاصلاح الاقتصادي والاداري الهادف للقضاء على الفساد والترهل، وتعزيز العمل التنسيقي بين مجلس النواب العراقي والحكومة، وقد قام مجلس النواب الجديد باقرار عدد من القوانين المهمة ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها قانون العمل والضمان الاجتماعي، وقانون الاستثمار والقوانين المتعلقة بتشيط القطاع الخاص، ومؤخرا قانون شبكة الاعلام العراقي بهدف توفير بيئة سليمة لإعلام حر كما تقره التشريعات الدولية.

13. مواصلة تحرير الاراضي العراقية الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش الارهابي والتعاون مع دول العالم في التحالف الدولي وتعزيز قدرات الحشد الشعبي وتنسيق عمل فصائله المختلفة واخضاعه للقيادة العامة للقوات المسلحة، والعمل على اشراك السكان المحليين في القتال ضد تنظيم داعش ومساعدتهم للعودة الى اراضيهم المحررة.

14. يمكن الاشارة السريعة الى بعض المباديء التي اوردها التقرير الوطني كما يلي:

- تبني مبادئ المساواة وعدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجنسين، وأقر للمرأة العراقية الحق في منح الجنسية لاطفالها كما جاء في المادة (3) من قانون الجنسية العراقي النافذ رقم 26 لسنة 2006 ، والعمل الجاد على تحقيق التكافؤ والعدالة في العمل والنشاطات المهنية.
- توفير التسهيلات الممكنة لعمل الهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان ومنها المفوضية العليا لحقوق الانسان قدر تعلق الامر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تعزيز اواصر المواطنة بين المكونات الاجتماعية العراقية وحماية الحقوق الدينية والمعتقداتهم الفكرية، والتعليم باللغات الام للطوائف والاقليات الدينية والقومية، وبضمنها استحداث المدرسة المندائية ، وانشاء ديوان خاص بشؤون الاوقاف المسيحية والصابئية والايزيدية يرتبط بالامانة العامة لمجلس الوزراء، وتخصيص مقاعد في البرلمان العراقي للاقليات من اجل ضمان وجودهم في السلطة التشريعية، وتاسيس مديرية عام لتعليم اللغة الكردية و استحدات قسم خاص باللغة السريانية في كلية اللغات في جامعة بغداد.
- وفي مجال الاثار والتراث، فنظرا لتعرض التراث العراقي والانساني في العراق للتدمير والسرقات فان الحكومة تتعاون مع المكونات الاخرى

ومنظمات المجتمع المدني لحفظ وصون آثار بلاد النهرين، تقوم على مجموعة اجراءات تضمنت تشكيل فرق العمل الميداني في مفتشيات الاثار لجميع المحافظات لمسح وتوثيق المواقع الاثرية والتراثية، وحث المواطنين للابلاغ عن وجود اي موقع اثري تراثي قرب محل سكناهم لغرض توثيقه، ورصد ومراقبة وايقاف بيع الاثار العراقية في المزادات العالمية واستعادتها والعمل على توقيع مذكرات تفاهم مع دول الجوار من اجل الحد من ظاهرة تهريب الاثار العراقية عبر الحدود المشتركة.

15. ان وفد العراق ينقل لكم ارادة الحكومة في احترام التزاماتها امام المجتمع الدولي في تعزيز وحماية حقوق الانسان برغم الظروف الصعبة، وان حضورنا امام لجنتكم لمناقشة التقرير الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دليل على مدى الالتزام والحرص على مبادئ حقوق الانسان، وبودنا اعلام لجنتكم الموقرة انه في الاسبوع الماضي، وبرغم الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة جدا، قررت الحكومة تخصيص مبلغ يسهم في انعاش الشروط الاقتصادية والاجتماعية مقداره 5 مليار دولار للاقراض لاغراض تطوير الصناعة والزراعة والاسكان، ايمانا بان التنمية تسهم في بناء مجتمع ديمقراطي سليم تنتعش فيه حقوق الانسان وتتعزز فيه الحريات العامة وفق الدستور واللوائح العالمية ويعزز قدرة الحكومة والمجتمع على مكافحة الارهاب.

والسلام عليكم